

المنظومة التشريعية لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة

عناصر البنية التحتية للجودة



العناوين

١. التشريعات في الدول الأعضاء.
٢. عناصر البنية التحتية للجودة
٣. السياسات والإطار القانوني
٤. اللوائح الفنية
٥. المواصفات القياسية
٦. تفاصيل الإجراءات القبلية (تقويم المطابقة)
٧. تفاصيل الإجراءات البعدية (مسح السوق - تبادل المعلومات)
٨. الخلاصة

□ ندرة جهات التحقق من المطابقة العاملة في دول المجلس (مختبرات الفحص والمعايرة ، جهات التفتيش ، جهات منح شهادات المنتج ، جهات منح شهادات نظم الجودة والبيئة والسلامة الغذائية والسلامة المهنية...الخ) والتي يمكن الثقة في نتائج أعمالها، مما يؤدي إلى ضعف مستوى الحماية المطلوب أو عدم التأكد من الوصول إليه.

□ ضعف وعدم كفاءة المترولوجيا القانونية بسبب ضعف البنية الفنية للمترولوجيا الفيزيائية وبالتالي عدم الثقة في أعمال القياس والمعايرة الضرورية لضبط السوق.

□ ضعف نشاط الاعتماد على مستوى دول المجلس والذي هو رأس الهرم في البنية التحتية للجودة وباتي الثقة في جميع نشاطات التحقق من المطابقة وأحد أهم الأسس للاعتراف المتبادل بين الدول

المصدرين
المنتجين
الموردين

المستهلك
(السوق)

جهات
التحقق من
المطابقة

الجهات
التفزيونية

□ تركز على تفصيل الخصائص الفنية الواجب توفرها في منتجات محددة مع إغفال اللوائح العامة الشاملة لقطاعات المنتجات؛

□ الإجراءات المتبعة في إصدار هذه التشريعات واللوائح.

□ لا تعتمد على التغذية الراجعة وتحليل المخاطر؛

□ غالبا ما تصاغ على شكل مواصفات قياسية ذات الطابع الاختياري أو الإجمالي والتي تصدر عن هيئات حكومية.

□ إغفال أو عدم تحديث التشريعات المنظمة للسوق ومراقبته

□ موظفين حكوميين "المفتشين" قد لا يمتلكون الخبرة والتجربة الفنية اللازمين للقيام بمهامهم.

□ لجوء السلطات في إجراءاتها الرقابية إلى تعيين مختبرات غالبا ما تكون معينة بموجب قرارات إدارية لا تركز إلى تقييم كفاءتها الفنية.

□ التركيز على فحص الواردات كخيار أساسي في عملية ضبط السوق مع غياب أو عدم كفاءة الرقابة على المنتجات المصنعة محليا ، وعمليات الرقابة بعد العرض والتشغيل.

إيجية لضبط

توفر خدمات تقويم المطابقة وفقا لشروط التشريعات (اللوائح) الفنية الخليجية الموحدة؛

تعمل بطريقة محايدة ومستقلة عن العملاء؛

توفر المعلومات الضرورية لسلطات التعيين وسلطات مسح السوق والهيئات الأخرى المقبولة لتقويم المطابقة متى طلبت؛

مع الحفاظ على سرية المعلومات بما يضمن حقوق أصحابها.

السلطات
الحكومية

تحديد المتطلبات الأساسية اللازم تطبيقها من أجل حماية صحة وسلامة المواطنين (من خلال المساهمة المباشرة في عملية إصدار اللوائح الفنية الخليجية الموحدة، أو إصدار متطلبات وطنية فيما عدا ذلك)

تعيين جهات تقويم المطابقة المقبولة، بعد التأكد من كفاءتها؛

عمليات مسح السوق (من أجل التأكد من توفر المتطلبات الأساسية في المنتجات المعروضة في السوق)؛

جهات تقويم
المطابقة

المنظومة
التشريعية

هيئات
المواصفات

المسؤولية القانونية عن المنتجات والخدمات التي يروجونها في السوق؛

الالتزام بتنفيذ الآليات الفنية التي تمكنهم من البرهنة على مطابقة منتجاتهم وخدماتهم مع المتطلبات الفنية قبل العرض في السوق؛

المصنعون
والمستوردون

تعمل على تطوير مواصفات قياسية موحدة تحقق المتطلبات الأساسية للصحة والسلامة بشكل فني، وتتوافق مع كود الممارسات الجيدة للمواصفات (أي الشفافية والتي تعني أن إصدار هذه المواصفات متاحة لكل ذوي العلاقة)؛

عناصر البنية التحتية للجودة

التطبيقات : مسح السوق – تبادل المعلومات...

المترو لوجيا

الشهادة بالمطابقة

الاختبار

التفتيش

تقويم المطابقة

الاعتماد

المواصفات القياسية

التشريعات (اللوائح) الفنية

السياسات / الإطار القانوني

بناء وتكامل

BUILDING FOR INTEGRATION

عناصر البنية التحتية للجودة

التطبيقات : مسح السوق – تبادل المعلومات...

المترو لوجيا

الشهادة بالمطابقة

الاختبار

التفتيش

تقويم المطابقة

الاعتماد

المواصفات القياسية

التشريعات (اللوائح) الفنية

السياسات / الإطار القانوني

بناء وتكامل

BUILDING FOR INTEGRATION

...الانفتاحية

- السوق المشتركة والاتحاد النقدي و الاقتصادي بين الدول الأعضاء، مع تعزيز آليات السوق وتنمية دور القطاع الخاص (أهم أهداف الاتفاقية الاقتصادية)
- العضوية في منظمة التجارة الدولية والتوقيع على الاتفاقية الخاصة برفع الحواجز الفنية أمام التجارة الدولية.

...بالمقابل تتحمل الدول الأعضاء

- حيزاً من المسؤولية في حماية المواطنين و مصالحهم و حماية البيئة من الأخطار التي قد تنتج عن استعمال المنتجات.

حرية تنقل المنتجات عبر:

- إزاحة الحواجز الفنية للتجارة البينية ومع باقي الدول، الناتجة عن التشريعات الفنية الوطنية (قوانين أو لوائح فنية أو مواصفات قياسية إجبارية)، وإجراءات تقويم المطابقة اللازمة.

حماية المستهلك عبر:

- وضع المتطلبات الأساسية لحماية الصحة والسلامة وتوفير الوسائل الفنية لتحقيقها والتأكد من تطبيقها.

• التنسيق الفني

• المنظومة التشريعية لضبط المنتجات

• وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك:

- ◀ الشؤون الاقتصادية والمالية
- ◀ الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات
- ◀ الشؤون التعليمية والثقافية (أهداف النظام الأساسي)

• تبني مواصفات ومقاييس موحدة لجميع السلع وفقاً للنظام الأساسي لـ "هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون".
(المعاهدة الاقتصادية)



اللوائح الفنية...

اللائحة الفنية الخليجية:

- وثيقة معتمدة من مجلس الإدارة تضع خصائص المنتجات والعمليات المرتبطة بها وطرق إنتاجها، بما في ذلك الأحكام الإدارية (سارية المفعول) المطبقة والتي يتوجب الالتزام بها . وقد تشمل أو تبحث بشكل خاص في المصطلحات والتعاريف والتعبئة ، ومتطلبات وضع العلامات أو الملصقات التي تنطبق على المنتجات أو العمليات أو طرق الإنتاج .

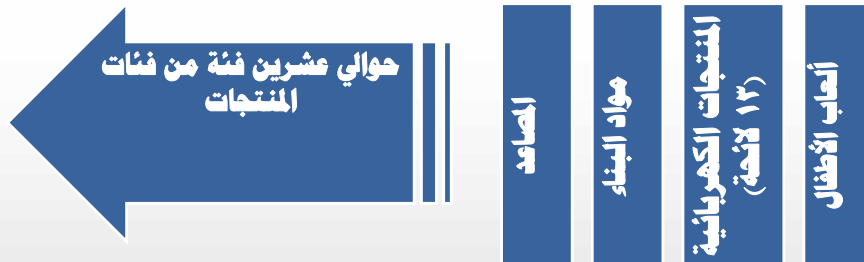
المبادئ الأساسية:

- تنقسم إلى لوائح أفقية وأخرى قطاعية
- تحدد متطلباتها فيما هو أساسي لحماية صحة وسلامة المستهلكين وحماية البيئة
- تأتي المتطلبات الفنية وفقا للمخاطر المحددة لكل منتج أو فئة منتجات.
- الصياغة الشمولية مع تفادي تفصيل المتطلبات الفنية في التشريعات (اللوائح) الفنية كل ما أمكن ذلك، مع استعمال المواصفات القياسية (الاختيارية) لتفصيل الشمول وتوضيح المتطلبات.
- استعمال المواصفات القياسية في التشريعات كأداة لتحقيقها.

اللوائح الأفقية



اللوائح القطاعية





المواصفات القياسية...

المواصفات القياسية الخليجية:

● وثيقة معتمدة من مجلس الإدارة والتي تضع للاستخدام الاعتيادي والمتكرر، القواعد والتعليمات أو الخصائص للمنتجات أو العمليات وطرق الإنتاج ذات العلاقة ، والتي لا يكون التقيد بها إلزاميا، وقد تشمل أو تبحث بشكل خاص المصطلحات ، والتعاريف والتعبئة ، ومتطلبات وضع العلامات أو الملصقات التي تنطبق على المنتجات أو العمليات أو طرق الإنتاج .

- تطور من خلال عملية شفافة
- تفصل المتطلبات الفنية لأغراض مختلفة...
 - ◀ الصحة - السلامة - البيئة - الأداء - الجودة...
- ولمختلف الأطراف المتدخلين :
 - ◀ الحكومات - المصنعين - المجتمع المدني - المستوردين...
- تشجع استعمال المواصفات الدولية

- التنسيق بين عمليتي تطوير المواصفات القياسية وإصدار التشريعات (اللوائح) الفنية من خلال :
 - ◀ اللجنة العامة للمواصفات
 - ◀ اللجنة الخليجية للتحقق من المطابقة
- إحداث آلية بين اللجنتين لتطوير مواصفات قياسية خاصة بالصحة والسلامة لتحقيق التشريعات الفنية.
- التحويل التدريجي للمواصفات القياسية "الإجبارية" بتطوير تشريعات فنية تغطي فئات المنتجات أو المخاطر المحددة.



مرحلتان أساسيتان لضبط المنتجات

الإجراءات القبلية (تقويم المطابقة)

لضمان توفر الشروط الأساسية في المنتجات المطروحة في السوق.

تحت مسؤولية المصنعين، وتؤدي إلى وضع شارة المطابقة الخليجية على المنتجات.

الإجراءات البعدية (مسح السوق)

تتحمل الدول الاعضاء مسؤولية مراقبة المنتجات المعروضة في سوقها الداخلية للتأكد من توفرها على الشروط الأساسية، وذلك من خلال عمليات مسح السوق.

يتحمل المصنع (أو ممثله المعتمد لدى الدول الأعضاء) مسؤولية المطابقة ، ولهذا:

- يستعمل إجراءات تقويم المطابقة محددة “نماذج تقويم المطابقة”
- معظم النماذج تحتاج إلى تدخل طرف ثالث “الجهات المقبولة لتقويم المطابقة”
- وله الحرية في اختيار أي جهة مقبولة تروقه.

- جهات مستقلة (أطراف ثالثة)؛
- تخطر عنها الدول الأعضاء، والتي تضمن كفاءتها؛
 - ◀ من خلال الاعتماد
 - ◀ واستعمال المواصفات القياسية الخليجية الخاصة بتقويم المطابقة، المنبثقة كلياً عن مثيلاتها العالمية
 - (اعتمدت الهيئة كل المواصفات الصادرة عن كاسكو بقرار من مجلس الإدارة...)
 - ◀ ومعايير فنية قطاعية للكفاءة

- ينشأ بواسطة المصنع؛ يبقى في حوزته؛
- يوفر معلومات حول التصميم، التصنيع والعمليات الأخرى للمنتج؛
- توجد تفاصيل المتطلبات للملف الفني في اللوائح الفنية الخاصة؛
- يجب أن يكون رهن إشارة السلطات الوطنية وجهات تقويم المطابقة المقبولة.

- مكون وموقع من قبل المصنع (أو ممثله المعتمد لدى الدول الأعضاء) وتحت مسؤوليته الشخصية؛
- يحتوي على كل المعلومات المطلوبة بموجب اللائحة/اللوائح الفنية الخاصة.
- تشمل المعلومات المنتج والمصنع واللوائح والمواصفات الفنية المطبقة، وتأكيد المطابقة والجهة المقبولة متى استخدمت.



شارة المطابقة الخليجية ليست
شهادة منشأ ولا علامة جودة!

توضع من قبل المصنع (أو
ممثله المعتمد لدى الدول
الأعضاء) وتحت مسؤوليته
الشخصية، وتعني أن:

- المنتج مطابق للمتطلبات
التشريعية الأساسية،
- وبالتالي يمكن عرضه
في السوق

عناصر البنية التحتية للجودة

التطبيقات : مسح السوق – تبادل المعلومات...

المتروولوجيا

الشهادة بالمطابقة

الاختبار

التفتيش

تقويم المطابقة

الاعتماد

المواصفات القياسية

التشريعات (الوائح) الفنية

السياسات / الإطار القانوني

- تم وضع هيئة خليجية واحدة "المركز الخليجي للاعتماد" والذي سيوفر خدمات الاعتماد لكل جهات تقويم المطابقة العاملة في الدول الأعضاء؛
- سينتفع المركز من نشاطات الاعتماد الوطنية الموجودة حاليا (حيث ستندمج في المركز)؛
- مما سيسهل التهييء للتوقيع على ترتيبات واتفاقيات الاعتراف المتبادل مع الهيئات الدولية للاعتماد (ILAC/IAF)

- تم وضع "اللجنة الخليجية التوجيهية للقياسات والمعايرة" واللجان المنبثقة عنها في مجالات القياسية: الميكانيكية - الكهربائية والفيزيائية
- اعتماد القانون الخليجي الموحد للقياسات والمعايرة
- الموافقة على التكتل الخليجي "GULF MET"

- بتشريع فني واحد، وشارة واحدة يمكن المنتج من الدخول تلقائياً إلى كل الأسواق في الدول الأعضاء؛
- يمكن من اعتماد باقة من المواصفات القياسية الخليجية الملائمة والموحدة، والتي لا تتعارض مع بعضها البعض؛
- تماثل الشروط المطبقة على المنتجين المحليين والمستوردين.



- تضمن عمليات مسح السوق الحماية المتكافئة للمواطنين وشروط المنافسة العادلة للشركات؛
- بهدف التطبيق الموحد والفعال للمتطلبات القانونية لمراقبة السوق

- مسؤولية الدول الأعضاء
- يقوم بعملياتها مفتشون حكوميون في الأسواق وأماكن البيع.
- تؤدي إلى تبادل معلومات من خلال "نظام التبادل السريع" بين الدول الأعضاء وهيئة التقييس.

الهدف الأول:

- التواصل السريع حول حالات المخاطر الحرجة التي تستدعي تدابير عاجلة

ثم:

- وسيلة فنية لتبادل المعلومات الفنية وأداة للتنسيق

٢٣/٢٢

بناء وتكامل
BUILDING FOR INTEGRATION

المنظومة التشريعية الخليجية لضبط المنتجات

خطوات تنفيذ المنظومة

- ١- جهة التعيين**
 - ١- تعيين جهات تقويم المطابقة في مختلف أنحاء العالم.
 - ٢- أخطار هيئة التقييس بقرار التعيين.
- ٢- هيئة التقييس**
 - ١- تمنح الرقم التعريفي بعد التسجيل الجهات المقبولة.
 - ٢- نشر قوائم بتلك الجهات
- ٣- المصنع أو المورد**
 - ١- يضع شارة المطابقة على منتجاته.
 - ٢- يقوم بالتصدير إلى السوق الخليجية المشتركة من خلال منفذ الدخول الأول.
- ٤- جهة تقويم مقبولة**
 - ١- تقوم بتقويم المنتجات طبقاً للوائح الخليجية ذات العلاقة
 - ٢- الترخيص بوضع شارة المطابقة للمصنع
- ٥- الفصح بعد التأكد من وضع الشارة على المنتج بالطريقة الصحيحة.**

١٢

جهات التعيين الحكومية في الدول الأعضاء

جهات تقويم المطابقة المقبولة في دول العالم

بناء وتكامل
BUILDING FOR INTEGRATION

- بنيت المنظومة بهدف بناء الثقة في نشاطات تقويم المطابقة في الدول الأعضاء؛
- أهمية المعلومات في تطوير وتحديث مكونات المنظومة.
- أهمية تضافر جهود اللاعبين الأساسيين في المنظومة.

شكرا لكم